

## رد بعض الشبه والطعون

ذهب بعض أصحاب الآراء الجامحة - من الفرق والطوائف - إلى إنكار حجية السنة جملة - متواترة كانت أو آحادا - مستنديين في ذلك إلى فهمهم السقيم في مثل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وأصل هذا الرأي الفاسد - وهو: رد السنة والاقتصار على القرآن - أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة، والاقتصار على القرآن.. ونسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلتة، وما خالف فلم أقله».

كما استدلوا على عدم حجيتها أيضا: بنهى الرسول ﷺ عن كتابة السنة وأمره بمحو ما كتب منها.

والإجابة على هذه الشبهة تتلخص فيما يأتي:

أولاً: أن قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾

[النحل: ٨٩]

المراد - والله أعلم - أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه، أو بالإحالة على السنة التى تولت بيانه، وإلا فلو لم يكن الأمر كذلك لتناقضت الآية مع قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾

[النحل: ٤٤]

ثانياً: وأما قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

فالكتاب هو اللوح المحفوظ بدليل السياق: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا

طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].